المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

نشرة شهرية تصدر عن أمانة المنظمة

العدد الرابع / ابريل / ١٩٨٥ م - ١٤٠٥ هـ

كلمـــة رئيس المجلس الوزاري

اصحاب السعادة الوزراء ،
السادة رؤساء وأعضاء الوفود ،
حضرات الأخوة والأخوات ،

يسرني أن أرحب بكم جميعاً في الاجتماع الوزاري الرابع لمجلس المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، متمنياً لكم طيب الاقامة في بلدكم الثاني الكويت ، راجياً لكم كل توفيق .

الأخوة والأخوات ،

إن دولة الكويت تعطي المزيد من الاهتمام والدعم من أجل تطوير برامج ونشاطات المنظمة الحالية والمستقبلية في مجال حماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية . وتجدر الاشارة هنا الى قيام دولة الكويت بتوقيع الاتفاقية الخاصة بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج رصد التلوث البحري في المياه الاقليمية لدولة الكويت ، وبدء العمل بالمشروع اعتباراً من ١٩٨٥/١/١٥ .

وانطلاقاً من ادراك ووعي دولة الكويت لمفهوم حماية البيئة ، فإنها تحرص على ضرورة وجود مزيد من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة ، بهدف دعم المنظمة للقيام بأعبائها وواجباتها على الوجه الأكمل ، فقد قامت الكويت بالوفاء بكافة التزاماتها المالية تجاه المنظمة حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ .

وهذا ما يدعو الى أهمية تعاون دول المنطقة للوفاء بالتزاماتها المالية ، الأمر الذي يساعد المنظمة في الاستمرار في تنفيذ برامجها وخططها الرامية الى تنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية .

وحرصاً على تمكين المنظمة من المضي في الأعباء الملقاة على عاتقها ، أود أن أنوه بهذه المناسبة الى أن المسئولين بدولة الكويت قد قاموا بتوفير المقر الجديد للمنظمة ، وأنهم بصدد تأثيثه وتجهيزه بكافة المستلزمات وتقديم كافة التسهيلات التي تحتاجها . كما لا يفوتني أن أشيد بالانجازات التي حققتها المنظمة الاقليمية خلال هذه الفترة القصيرة منذ انشائها في عام ١٩٨٢ بالرغم من عدم استكمالها بعد للجهاز الوظيفي ، الأمر الذي يدعو الى بذل مزيد من الجهود من قبل دول المنطقة للعمل على استكمال جهاز العاملين في الأمانة وفي ادارات الرئيسية المختلفة ، مما يساعدها على القيام بمهامها ومسئولياتها ، ويعطيها دفعة أكبر نحو تحقيق المزيد من الأهداف .

أخواني ، أخواتي ،

وفي الختام ، أنتهز هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير للأخ الدكتور/ عبد الرحمن العوضي ، الأمين التنفيذي للمنظمة بالوكالة ، والى نائب الأمين التنفيذي ، والى كافة العاملين بجهاز المنظمة ، الذين ساهموا بجهودهم الطيبة من أجل انجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة ، وتنفيذ البرامج وبخاصة مشاريع خطة العمل .

مرة أخرى ، أرحب بكم في بلدكم الكويت ، متمنياً لاجتماعنا هذا كل النجاح والتوفيق .

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ،،،

الدكتور **طـارق رزوقي**

مدير الادارة القانونية بوزارة الخارجية ورئيس وفد الكويت للاجتماع الوزاري الرابع لمجلس المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

افتتاحية العدد

مع نهاية شهر ابريل تكون سكرتارية المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية قد اصدرت اربعة اعداد من هذه النشرة ، ولقد ارتأت هيئة تحرير النشرة تخصيص الجزء الاكبر من هذا العدد لابراز القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس الوزاري الرابع الذي انعقد في الكويت في الفترة من ٢٤ - ٢٥ ابريل ١٩٨٥ ، هذا التركيز والاهتمام نابع من حرص هيئة التحرير على اشراك القارىء في دول المنظمة بمعرفة البرامج والخطط المزمع القيام بها وفقا لهذه القرارات والتوصيات ، لأن القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس الوزاري الرابع تعد الاداة الرئيسية لوضع خطة عمل الكويت موضع التنفيذ كما اقرت في الاجتماع الوزاري الاول بعد قيام المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية . هذا ويشتمل العدد الحالي بالاضافة إلى ذلك المواضيع الاخرى التي تبين الانشطة التي تقوم بها المنظمة ونقاط الارتباط على المستويين الاقليمي والوطني إلى جانب المواضيع الاخرى ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة في مختلف انحاء العالم .

ونؤكد في هذه الافتتاحية مرة أخرى دعوة هيئة التحرير مشاركة القراء بالاقتراحات ذات العلاقة بالبيئة والتي في اعتقادنا تعد حافزا لها للقيام بدورها الفعال في تزويد الدول الأطراف في الاتفاقية بالمعلومات البيئية بوساطة نقاط الارتباط وغيرها .

«هيئة التحرير»

التقرير النهائي والقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري الرابع

شاركت الدول الأعضاء الثمانية في اجتماعات المجلس الوزاري الرابع الذي عقد في هيلتون الكويت في الفترة من ٢٤ ـ ٢٥ أبريل ١٩٨٥ وهي : دولة البحرين جمهورية ايران الاسلامية ـ الجمهورية العراقية ـ دولة الكويت ـ سلطنة عمان ـ دولة قطر ـ المملكة العربية السعودية ـ دولة الامارات العربية المتحدة . كما شارك ممثلون عن المنظمات الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واليونسكو واللجنة الدولية الحكومية لعلوم البحار ومنظمة الصحة العالمية ، بالاضافة إلى مندوبين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

ترأس الجلسات الدكتور طارق رزوقي رئيس وفد الكويت ونائب الرئيس كان سعادة السيد سالم بن ناصر البوسعيدي رئيس وفد عمان ، والمقرر الدكتور بدر البسام عضو وفد المملكة العربية السعودية .

وقد ناقشى المجلس المواضيع المدرجة على جدول أعماله التي أعدها الاجتماع التحضيري الذي سبق اجتماعات المجلس واتخذ القرارات التالية : ـ

ـ أن تقوم الدول الاعضاء في المنظمة من خلال المكاتب المختصة بتزويد المنظمة بتقارير دورية كل ٣ شهور عن الاجراءات المتخذة حول تنفيذ اتفاقية الكويت والبروتوكولات الملحقة بها .

ـ اعادة التأكيد على ضرورة الاشتراك الفعّال من قبل الدول الأعضاء في المنظمة في البرامج والدورات التدريبية والاجتماعات والندوات التي تعقدها المنظمة .

ـ حث الدول الأعضاء للعمل على تعزيز السكرتارية ومركز الطوارىء (ميماك) عن طريق تقوية الكوادر الفنية العاملة في المنظمة .

ـ حث الدول الأعضاء على تشجيع المعاهد العلمية الوطنية بالتعاون مع المنظمة في تنفيذ البرامج والأنشطة المقترحة .

ـ ناقش المجلس التقرير النهائي للاجتماع التحضيري الذي عقد في ٢٢ ـ ٢٣ أبريل واتخذ القرارات بخصوص التوصيات المرفوعة الى المجلس من الاجتماع التحضيري .

ـ اتخذ القرارات بخصوص بعض برامج المنظمة منها :

١ ـ الموافقة على التوصيات والميزانية المخصصة لدراسة مراكز الاستقبال المرحلة الثانية .

٢ ـ كما وافق على التوصيات المرفوعة بخصوص مسودة البروتوكول الخاص بحماية

التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق العمل المختص بالتوعية البيئية

اختتم اجتماع فريق العمل المختص بالتوعية البيئية اجتماعه المنعقد في الكويت في الفترة من ٢ ـ ٤ ابريل وذلك بعد استعراض القرار رقم (٩) الصادر عن مجلس المنظمة في ٢٤ ابريل بشأن الأنشطة والبرامج المتعلقة بالتوعية البيئة وتحديد الميزانية المقترحة لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة ، وكذلك وضع التوصيات الخاصة بالبرامج الوطنية في مجال التوعية البيئية بالتعاون مع المنطمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية . وكذلك وضع الأسس والمعايير لوضع الاقتراح بمنح جائزة البيئة السنوية في يوم البيئة للمنطقة ، والذي يصادف يوم ٢٤ ابريل من كل عام .

وبعد مناقشات مستفيضة أصدر فريق العمل المختص التوصيات التالية :

التوصية الأولى :

ـ اصدار نشرة شهرية أو دورية لابراز المشاكل البيئية في دول المنطقة والجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة للحد من هذه المشاكل وذلك كأداة للتوعية البيئية .

التوصية الثانية :

ـ عمل أفلام طويلة أو قصيرة المدة تتناول بعض المواضيع البيئية في الدول الأعضاء واستخدامها كأداة للتربية البيئية أو في المناسبات ذات العلاقة بالبيئة .

كذلك أصدر الاجتماع توصية باصدار بعض المؤلفات المتعلقة بالبيئة للاستخدام العام وتلك المتعلقة بالتشريعات واللوائح البيئية وذلك نظراً لأهمية دور القانون في حماية بيئة دول المنطقة .

التوصية الثالثة :

ـ انشاء مركز للمعلومات في سكرتارية المنظمة لتقديم المعلومات المطلوبة وذات العلاقة بالبيئة واستخدامها كأداة لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء .

التوصية الرابعة :

ـ عقد عدة ندوات ودورات تدريبية ذات الطابع العام لتوعية المساهمين من دول المنطقة بالتوعية البيئية . وكذلك الندوات الخاصة لبعض المختصين في هذا المجال لتطوير قدراتهم الفنية في مجال اعداد البرامج المتعلقة بالتوعية البيئية .

من ناحية أخرى أصدر فريق العمل المختص توصيات أخرى بشأن التوعية البيئية على المستوى الوطني . على أن تقوم المنظمة بتقديم المساعدات المالية والفنية لتنفيذها . مثال ذلك اصدار الكتيبات والملصقات وغيرها من الأنشطة ضمن البرامج المحلية وكذلك أصدر فريق العمل المختص توصية تتعلق بانشاء هيئة محلفين من ذوي الخبرة في شئون البيئة لوضع المعايير والشروط المتعلقة لمنح الجائزة السنوية للمرشحين من دول المنطقة (أفراد أو مؤسسات أو أجهزة اعلام) . تقديراً لجهودهم في سبيل خلق توعية بيئية على المستوى الوطني أو الاقليمي . وقد قدر فريق العمل المختص قيمة الجائزة بمبلغ قدره/ ١٠,٠٠٠ آلاف دينار كويتي مع شهادة تقدير وميدالية للمرشح الفائز بجائزة البيئة .

كذلك صدر الاجتماع توصية بضرورة قيام المنظمة بتقديم مساعدات مالية أو معنوية لانشاء جمعيات وطنية غير حكومية في دول المنطقة أو تلك الموجودة حالياً في المنطقة ، نظراً لأهمية دورها في خلق التوعية البيئية بين أبناء دول المنطقة .

وأخيراً حدد فريق العمل المختص الميزانية التقديرية لعامي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ للتوعية البيئية وقدرها ٢٢٥ ألف دينار كويتي للقيام بالأنشطة والبرامج من قبل المنظمة على المستوى الاقليمي والدول الأعضاء في المنظمة على المستوى الوطني .

هذا وقد أقر فريق العمل المختص بالتوعية البيئية برفع التوصيات السابقة لمجلس المنظمة في اجتماعه القادم في ٢٤ ابريل ١٩٨٥ .

المنطقة البحرية من مصادر التلوث في البر مع بعض التعديلات ، وطلب عقد اجتماع قانوني فني في سبتمبر من هذا العام لتنقيح المسودة واعدادها للتوقيع عليها في اكتوبر من هذا العام .

٣ ـ كما طلب المجلس من السكرتارية اتخاذ الاجراءات اللازمة للأعداد لمسودة بروتوكول حول التلوث الناتج عن الاكتشافات والاستعمالات في الجرف القاري وقاع البحر ، وعقد اجتماع للخبراء القانونيين والفنيين لمراجعة مسودة البروتوكول .

٤ ـ كما أحيط المجلس علما بالتطورات التي أنجزت حول الدراسة الشاملة حول التحكم في مصادر التلوث في البر في منطقة خطة عمل الكويت .

ـ اضطلع المجلس على تقرير الاجتماع الفني الأول للمشتتات النفطية ووافق على التوصيات المرفوعة بهذا الشأن مع اجراء التعديلات في بعض بنودها .

ـ كما أحيط المجلس علما بالتقدم المنجز في الدراسات الأساسية حول العوامل الأوقيانوغرافية والملوثات النفطية وغير النفطية والمشاريع المكملة لهذه الدراسات .

ـ وافق المجلس على تمديد الدراسة المعروفة ببرنامج الرصد للملوثات لمدة ١٨ شهرا ـ سنة أخرى ـ لغاية نهاية عام ١٩٨٦ .

كما حث المجلس الدول الأعضاء التي لم تنته من اجراءات الدراسة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لانهائها خلال فترة التمديد المقررة . وقد أحيط المجلس علما بمنجزات مركز الطوارىء ووافق على البرامج المقترحة من قبل المركز بما في ذلك الموافقة على الميزانية الخاصة به .

وحث المجلس الدول الأعضاء على تقديم المساعدة إلى (ميماك) بشأن تنقل الأشخاص وتسهيل الاجراءات لنقل المعدات الخاصة بمكافحة التلوث بين الدول الأعضاء .

كما وافق المجلس على توصيات الاجتماع الأول لفريق العمل المتخصص بالتوعية البيئية ، ووافق على الميزانية المقترحة لتنفيذ هذه التوصيات والتي تشمل اعداد أفلام وثائقية ومنشورات اعلامية واقامة ندوات ودورات خاصة بالتوعية البيئية وتوزيع جائزة سنوية للأشخاص أو الهيئات التي تساهم بشكل فعال في مجال التوعية البيئية .

كذلك وافق المجلس بصفة مبدئية على عدة توصيات حول الأحياء البحرية في المنطقة على أن تعرض على لجنة فنية لوضع التفاصيل والميزانية اللازمة لتنفيذها .

كما أطلع المجلس على تقرير اللجنة التنفيذية والمتضمن على التوصيات الخاصة بالشئون الادارية وعلاقة المنظمة بالمنظمات الدولية .

ثم استمع المجلس إلى التقارير الوطنية حول تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها .

كما استمع إلى تقرير المنظمات العالمية ذات العلاقة والمشاركة في الاجتماع بصفة مراقب .

ووافق على أن يتم التعاون بين المنظمة والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة في سبيل الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى هذه المنظمات .

كذلك وافق على الميزانية المقترحة لتنفيذ برامج المنظمة للسنة القادمة ٨٥ / ١٩٨٦ .

خبير الاقتصاد البيئي بالمنظمة يستأنف عمله

استأنف الدكتور يد الله خسروي خبير الاقتصاد البيئي بالمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية عمله بعد عودته من استراليا في السادس من أبريل الحالي .

وكان الدكتور خسروي قد منح سنة تفرغ بدون مرتب بناء على طلبه وذلك لاجراء أبحاث ودراسات مرتبطة بأهداف المنظمة الأقليمية لحماية البيئة البحرية في حقل الاقتصاد البيئي والادارة في ابريل عام ١٩٨٤ كعالم زائر بجامعة نيو ساوث ويلز باستراليا . وخلال هذه الفترة قام د . خسروي بأجراء عمل بحث متخصص من خلال الفرصة التي اتيحت له لاتصاله الوثيق بالجهات المعنية البيئية في نيو ساوث ويلز على المستويين الاكاديمي والحكومي .

اضافة إلى ذلك فإنه كعالم زائر في جامعة نيو ساوث ويلز أتيحت له فرصة تبادل وجهات النظر مع أعضاء الهيئة التدريسية المهتمين بالقضايا البيئية . وقد قدمت له الجامعة مكتبا وتسهيلات مكتبية وامكانيات استشارية مما ساهم في تمكينه من الوصول إلى أفضل النتائج المرجوة التي سعى إلى تحقيقها من خلال أبحاثه ودراساته .

حفل افتتاح المجلس الوزاري الرابع

تحت رعاية الدكتور عبد الرحمن العوضي وزير الصحة ووزير التخطيط الأمين التنفيذي للمنطقة بالوكالة ، افتتح المجلس الوزاري الرابع للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية أعماله بحفل أقيم في فندق هيلتون الكويت في الساعة التاسعة من صباح الأربعاء ٢٤ ابريل ١٩٨٥ .

استهل الحفل بتلاوة من آي الذكر الحكيم ثم كلمة الجمهورية العراقية بصفتها رئيساً للجلسات السابقة للمجلس العام ٨٤ ـ ٨٥ قدمها الدكتور صادق علوش وزير الصحة في الجمهورية . بعد ذلك ألقى الدكتور طارق رزوقي كلمة الكويت للاجتماع بصفته رئيساً للاجتماعات الحالية ٨٥/٨٦ أعقب حفل الافتتاح حفل شاي .

بدأت جلسات عمل المجلس الوزاري الرابع وذلك لمناقشة جدول الأعمال والتوصيات التي أعدها الاجتماع التحضيري .

وقد ترأس الاجتماعات الدكتور طارق رزوقي عن دولة الكويت وتسلمت سلطنة عمان مركز نائب الرئيس كما تسلمت المملكة العربية السعودية مركز المقرر وتتم تلك الاجراءات تلقائياً حسب اتفاقية الكويت وفقاً للمادة ١٧ التي تتناول الاجراءات المتعلقة برئاسة المجلس سنوياً والتي تجرى بالتناوب حسب الأبجدية باللغة الانجليزية .

تناول الاجتماع مناقشة تقرير الأمين التنفيذي للمنظمة بالوكالة الدكتور عبد الرحمن العوضي حول أنشطة المنطقة ومركز الطوارىء البحرية والبرامج التي أنجزتها خلال العام الماضي ، وبيان مدى أهمية تلك البرامج والأنشطة لحماية البيئة البحرية لدول المنطقة .

كذلك ناقش الاجتماع النهائي المقدم من سكرتارية المنظمة ومركز الطوارىء البحرية حول المشاريع والبرامج التي قامت بها المنظمة في دول المنطقة مثل برامج الرصد لمدة ١٨ شهراً ، وكذلك مشروع بروتوكول لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث في البر تمهيداً لعرضها على مؤتمر دبلوماسي للدول المتعاقدة لاقراره والتوقيع عليه قبل نهاية عام ١٩٨٥ ، وبحث الدراسة التي قام بها فريق العمل المتخصص بشأن التوعية البيئية والبرامج والأنشطة التي أوصى بها الاجتماع وفريق العمل المذكور على المستوى الوطني والاقليمي للنهوض بالتوعية البيئية بالمنطقة نظراً لأهميتها في تنفيذ برامج وأنشطة المنظمة .

كما بحث الاجتماع الميزانية المقترحة لعام ٨٥ ـ ٨٦ المقدمة من سكرتارية المنظمة ومن مركز الطوارىء .

معرض الكويت الدولي

ـ الهدف من المعرض :

يأتي المعرض ، الذي تشترك في تنظيمه شركة معرض الكويت الدولي ومجلس حماية البيئة وجمعية حماية البيئة والمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، لكي يساهم في نشر الوعي لتطوير المواد والآلات المستعملة في المحافظة على البيئة وحمايتها من أخطار التلوث سواء كانت البيئة البرية أو البحرية في المنطقة الاقليمية . ولا شك بأن تنظيم مثل هذا المعرض الهام يعكس أيضاً الدرجة التي وصلنا إليها في هذه المنطقة من الحرص على سلامة بيئتنا في الوقت الذي كاد التلوث فيه أن يفتك بالكثير من الأماكن في العالم . ولقد انبثقت فكرة تنظيم هذا المعرض وهو الأول من نوعه في المنطقة ليتزامن مع انعقاد المجلس الوزاري للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في الكويت ولكي يوفر مجالاً بين الجهد الرسمي الحكومي والجهود الخاصة التي تهدف لحماية البيئة .

إن هذا التحرك الذي يصب في نفس الهدف نبع من إدراك سليم وعميق بأن المنطقة الاقليمية هي إحدى المناطق المعرضة للإصابة بالتلوث بشتى أنواعه نظراً لموقعها الجغرافي الفريد . فالمنطقة الاقليمية التي مساحتها حوالي ٢٢٥ الف كيلومتر مربع ، والتي تعتبر أحد ذراعي المحيط الهندي ، تشبه في حقيقة الأمر بحيرة كبيرة شبه مغلقة ليس لها منفذ الى المحيط إلا مضيق هرمز الذي يبلغ عرضه قرابة الـ ٤٧ كيلومتر . وبالإضافة الى موقعها هذا فإن المنطقة الاقليمية هي الشريان الرئيسي الذي يزود العالم بالنفط من موانىء دولة المنتجة للنفط والمنتشرة على ضفافه الشرقية والغربية ، والى هذا كله تضاف مئات المصانع والمعامل ومحطات تكرير البترول وتحلية المياه ونقاط تفريغ مياه الصرف التي لا تجد إلا مياهها لتصرف نفاياتها فيها . وكذلك فإن مرور ناقلات النفط من والى موانىء تصدير النفط فيه زاد من خطر تسرب النفط منها الى مياهها .

وهكذا فإن مياه المنطقة أخذت باستقبال الملوثات الكيماوية والنفطية والعضوية وعداها من النفايات الصلبة تدريجياً الشيء الذي كان يؤدي الى تهديد مباشر لاستمرارية الحياة البحرية بشكلها السابق السليم وبالتالي تهديد الشعوب القاطنة على ضفافه نظراً لاعتمادها على تحلية مياه للشرب وللاستعمالات الحياتية اليومية وعلى الأسماك كغذاء أساسي لشعوبه .

ـ مكافحة التلوث : عالمياً ، اقليمياً ، محلياً :

والواقع أن الوضع كان قد تكرر في أماكن كثيرة من العالم الى الحد الذي استدعى وجود جهد عالمي متعاون للعمل على مواجهة التلوث فتوالت دول العالم على انشاء المنظمات والهيئات الوطنية والاقليمية والدولية لهذا الغرض . وقد تتوجب هذه الجهود بانشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر قرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٢ معبرة عن اجماع عالمي على ضرورة مواجهة هذه المشكلة ويتابع هذا البرنامج الوضع العالمي للبيئة ويساهم بالتعاون مع دول العالم في دراسة المشاكل البيئة ووضع الحلول لها . ولم تتخلف الكويت عن هذا الجهد العالمي فقامت بتأسيس مجلس حماية البيئة عام ١٩٨٠ برئاسة وزيرة الصحة العامة وعضوية ممثلين عن كل من وزارات الأشغال العامة ، التجارة والصناعة ، التخطيط ، الصحة العامة ، الكهرباء والماء ، المواصلات ، النفط ، الشئون الاجتماعية والعمل بالإضافة الى بلدية الكويت والإدارة العامة لمنطقة الشعيبة ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ، وجمعية حماية البيئة . وينبثق عن مجلس حماية البيئة أربع لجان رئيسية هي اللجنة التنفيذية ، اللجنة القانونية ، لجنة التخطيط والأبحاث ولجنة المشاريع ، ومهمة المجلس الأساسية هي الإشراف على حماية البيئة في الكويت ، وفي سياق هذه المهمة فقد تم تنفيذ العديد من البرامج مثل مشروع نظافة البيئة البرية ومشروع تلوث الشاطىء لحماية شواطىء الكويت من التلوث بشتى أشكاله سواء منه ما نتج عن سواء استعمال لهذه الشواطىء بواسطة المواطنين أو ما ينتج عن تلويث الشواطىء بواسطة المشاريع المختلفة والتي تقوم عليها .

وبالإضافة الى مجلس حماية البيئة فإن معهد الكويت للأبحاث العلمية يقوم بجهد رائع في مجال دراسة الأحوال البيئية في الكويت وفي المياه الاقليمية وذلك عبر فريق من العلماء الذين يقومون بعمل الأبحاث والدراسات الخاصة بمختلف أنواع التلوث في دائرة العلوم البيئة بالمعهد وقد قام بمتابعة مشكلة التلوث النفطي في المنطقة وساهم بالبحث التقرير عن الآثار التي قد تنتج من تلوث مياه المنطقة بالنفط المتدفق من الآبار البحرية أو من ناقلات النفط التي قد تتعرض لحوادث أثناء عملية نقل النفط الخام ، وابتداء من عام ١٩٧٥ بدأ بتنفيذ برنامج التلوث البحري والذي يعتبر من

كلمة رئيس مجلس حماية البيئة / وزير الصحة العامة ووزير التخطيط

بمناسبة افتتاح معرض الكويت الدولي لحماية البيئة ٢٤ ـ ٣٠ ابريل ١٩٨٥

يسرني أن أرحب بأخواني الوزراء وبالضيوف الكرام ، الذين قدموا لدولة الكويت لحضور اجتماعات المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، كما أتقدم لهم بالشكر الجزيل على تشريفهم المعرض الدولي لحماية البيئة ، الذي قام مجلس حماية البيئة بالاشتراك مع جمعية حماية البيئة بدولة الكويت بتنظيمه ، وأتقدم بالشكر ، لكل الذين شاركوا في انجاح هذا المعرض سواء بالتنظيم أ و العرض .

وقد تزايد في السنوات الأخيرة ، الاهتمام بحماية البيئة ، ومنع تلوثها ومكافحة التلوث المختلفة ، ومنعها من التاثير على صلاحية المياه أو الهواء أو التربة ، والتقليل من الآثار السلبية التي تنعكس على الصحة العامة وعلى سلامة المواطنين .

وعلى المستوى الاقليمي تهتم الدول المشرفة على الخليج ، بحماية البيئة البحرية ، وقد أنشئت المنظمة الاقليمية ، لحماية البيئة البحرية وتنمية المناطق الساحلية ، وتم ترجمة هذا الاهتمام ، بتوقيع اتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية من كل دول الخليج ، وقد انبثق عن الاتفاقية عدد من البروتوكولات ، كما تبذل سكرتارية المنظمة الكثير من الجهود في تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء ، والقيام بالكثير من البحوث والدراسات ، ووضع التوصيات التي تكفل حماية البيئة على المستوى الاقليمي .

ونظراً لما لمشاركة المواطنين من أهمية في دعم جهود المسئولين عن حماية البيئة ، فقد اهتمت دول المنظمة بتكثيف الحملات الاعلامية ، وقد اتفقت الدول الخليجية على اختيار يوم ٢٤ ابريل كيوم للبيئة ، تحتفل به المنظمة كلها ، ويعتبر اقامة المعرض في هذه المناسبة ، مظهراً هاماً من مظاهر الاحتفال بهذه المناسبة وفي دولة الكويت تقوم جمعية حماية البيئة بدور رائد في حث المواطنين على التعاون مع الجهات الحكومية في مختلف مجالات حماية البيئة .

لحماية البيئة

اكبر البرامج التي نفذت في مجال دراستهم تقييم البيئة والتلوث البحري في المنطقة وبالإضافة الى ذلك فإن المعهد يقوم بعمل أبحاث ودراسات حول مشكلة زحف الرمال التي تسبب في خسائر جسيمة لما يقابلها من منشآت ومزارع وطرق وتعرية لسطح تربة الأرض الزراعية مما يؤدي الى نقص التربة الزراعية وتدهور نوعيتها .

وعلى المستوى الاقليمي والعالمي تشارك الكويت بفعالية وايجابية في نشاط عدد كبير من المنظمات الدولية والعربية والاقليمية ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة العالمية للملاحة والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة القاحلة ومؤتمر التعليم البيئي . وتتويجاً للجهود التي بذلتها دول المنطقة للمحافظة على البيئة البحرية ، فقد قامت الكويت بالتوقيع على اتفاقية المقر للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة التي تقوم بعمل الدراسات البترولية الخاصة بالوضع البيئي البحري للمنطقة ، ويتبع المنظمة مركز المساعدة المتبادلة للطوارىء البحرية وبينما وقع الاختيار على الكويت لتكون مقراً للمنظمة فإن مقر المركز يقع في البحرين ، والدول الأعضاء في المنظمة هي البحرين ، وإيران ، العراق ، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة .

- الوعي الشعبي ضرورة :

ولا شك أن جهوداً كبيرة تبذل من أجل رفع مستوى الوعي الشعبي بأمور المحافظة على البيئة وتضم الجهود المتواصلة إقامة الندوات والبرامج الاذاعية والتلفزيونية واصدار النشرات والكتيبات التي تهتم بالبيئة بالإضافة الى عمل الأفلام التسجيلية عن البيئة وسبل المحافظة عليها ويشارك في هذا الجهد جمعية حماية البيئة وهي من الجمعيات الأهلية وقد تأسست في ١٩٧٤ وتضم في عضويتها مجموعة كبيرة من أبناء الكويت الذين يعملون من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها .

لقد كان لانتشار المصانع ومنتجاتها أثر ضار على البيئة فالمصانع كانت ولا تزال تنفث دخاناً ملوثاً في الهواء وتصرف سوائل مشبعة بالمواد الكيماوية في الأنهار والبحار وتلقى بنفاياتها الصلبة في الأماكن المفتوحة وكلها تساهم بتلويث للهواء والماء والأرض وتؤدي الى انتشار عديد من الأمراض التي تهدد الكائنات الحية والإنسان ، وكذلك فإن نقص الإمكانات يساهم أيضاً في انعدام القدرة لتحسين الأوضاع المعيشية للسكان «كسوء التمديدات الصحية ووسائل مياه الشرب» مما يؤدي بالتالي الى إصابة الإنسان بأمراض تنتج مباشرة عن التلوث ولكننا نعجب حينما ندرك أن الإنسان رغم معرفته أن اختراعاته قد أضرت بالبيئة ورغم محاولاته للحد من هذه الأضرار لم يتورع عن اختراع آلات الدمار الحربية التي لو استخدمت لشكلت خطراً على البيئة يمتد لسنوات طويلة . إن الأسلحة التي وصل الإنسان الى صنعها تستطيع أن تقضي على كل أوجه الحياة في المنطقة التي استخدمت فيها فمن السلاح النووي الى السلاح الكيماوي والسلاح الجرثومي وكلها لها أثر مميت على الإنسان والكائنات الحية وعلى البيئة عموماً حيث قد تؤدي الى ظواهر مثل التصحر والتآكل السريع والأمراض الخبيثة ، وأن العالم الذي ينفق في الدقيقة الواحدة ما بين ١,٥ الى ٢ مليون دولار على التسليح يستطيع أن يضخ هذه الأموال في مشاريع انشائية تعود على الإنسان بالخير وترفع من مستواه التعليمي والاجتماعي والصحي .

إن الشعار الذي رفعه مجلس حماية البيئة في الكويت «الحفاظ على البيئة مسئولية كل مواطن» يرمي الى وضع المواطن أمام مسئولية شخصية وجسيمة يجب عليه أن يتحملها في سبيل أن يرعى ويحافظ على البيئة التي يعيش فيها ومنها وفي سبيل أن ينقلها للأجيال القادمة سالمة من الأمراض البيئة تماماً كما استلمها من الأجيال السابقة ، إنها الأمانة التي نسي الإنسان أنه يحملها فساهم من خلال تطويره لحياته ووسائل انتاجه ورفاهيته ساهم في أن يلحق الأذى بها الذي قد وصل في بعض المناطق الى دمار كامل يحتاج اصلاحه لجهود وأموال وسنوات طويلة .

إن الجهد الذي يبذل لحماية البيئة لهو جهد مشكور ومحمود ولا بد له أن يتواصل ذلك لأن الأخطار التي تهدد سلامة البيئة لا تتوقف ولا تتراجع بل أنها تتزايد وتشكل يوماً بعد يوم خطراً أكبر فإن جهود دولة أو مجموعة دول للتخفيف من حدة التلوث الذي أصاب منطقتهم لا بد وأن يتكامل مع جهود مماثلة في مناطق أخرى حتى نصل الى المرحلة التي يمكن أن نقول عندها أن كوكبنا قد تعدى مرحلة الخطر البيئي ولكن هذه المرحلة لا تأتي من تداركه الأخطاء البيئية ومحاولة تصحيحها أو ايجاد العلاج لها فقط فالأقدمون قالوا «درهم وقاية خير من قنطار علاج» وينطبق هذا المثل على الوضع المتدهور للبيئة عالمياً ، إن أهم الخطوات هي زرع أهميتها وسلامتها في نفوس أطفالنا وذلك عبر برامج دراسية تعودهم وتعلمهم على احترام البيئة والمحافظة عليها ، وهكذا نبدأ في خلق جيل يحترم ما هو له من مظاهر طبيعية ويسهم في حمايتها من الأخطار الخارجية وثانياً يجب أن توضع القوانين التي تحافظ البيئة من الذين يسيئون استغلالها ويدمرونها وأن تعد حملات إعلامية واسعة من أجل نشر الوعي البيئي بين الشعوب ولا بد أيضاً من أن يسود تعاون بناء ومستمر بين الدول من أجل هذا الهدف النبيل فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عما يهدد في محصلته الأخيرة وجودنا وبقاءنا على الأرض .

وفي دولة الكويت صدر القانون ٦٢/ ١٩٨٠ لحماية البيئة ، وأنشىء مجلس حماية البيئة ، من ممثلين لكل الجهات المعنية بشئون التخطيط ، والتنمية الصناعية ، وإقامة المشروعات الهندسية والجهات المسئولة عن الخدمات وقد عهد الى المجلس باقتراح السياسة العامة لحماية البيئة ، متضمنة المعايير العلمية والصحية المناسبة لمعيشة الإنسان ، والتوسع الصناعي والعمراني ، واستغلال المصادر الطبيعية ، بما يكفل المحافظة على سلامة جميع المرافق والقوى العاملة ، وحماية البيئة بصورة عامة .

وعلى المستوى التنفيذي أنشئت إدارة حماية البيئة ، وعهد إليها بمعاونة المجلس في القيام بمهامه ، بالإضافة الى إقامة مراكز تفتيش ومراقبة في الأماكن المناسبة ، وتبعاً لما تطلبه حماية البيئة .

وفي مجال مكافحة التلوث البحري بالزيت ، تم تنظيم خطة الطوارىء لمكافحة حوادث التلوث ، وتم توفير الأجهزة والمعدات والمواد الكيماوية اللازمة ، كما تم تدريب عدد من الفنيين على أعمال المكافحة ، وتم تجنيد عدد كاف من العمال المدربين على عمليات تنظيف الشواطىء .

ورغبة من دولة الكويت في الاستفادة من التطورات الفنية والعلمية في مجال دراسة مستوى الملوثات ، ومكافحة حوادث التلوث ، واتاحة الفرصة لتعريف العالمين في مجال حماية البيئة بهذه التطورات ، فقد تقرر إقامة هذا المعرض الذي يتضمن عرض وسائل مكافحة حوادث التلوث بالزيت والمواد الكيماوية التي تستخدم في تشتيت بقع الزيت والحواجز ومعدات وأدوات المكافحة وأجهزة قياس الملوثات ووسائل معالجة مياه الصرف الصناعية وإعادة تدوير الفضلات وجميع معدات مكافحة التلوث وحماية البيئة .

أكرر الترحيب بالسادة الأخوان من ضيوف دولة الكويت ، مع تمنياتي للمعرض بالتوفيق ، وأرجو أن يكون للمعرض فائدة كبيرة ، وأن يحقق الأهداف المرجوة من إقامته ، وأن تكون هذه الخطوة مقدمة لخطوات أكثر طموحاً على المستوى المحلي والاقليمي .

والله ولي التوفيق

الدكتور/ عبد الرحمن عبد الله العوضي

مقتطفات اخبارية جديدة

أحدث قارب نجاة لخدمة السفن وابار البترول البحرية

تجربتان . . احدهما باللهب ، والاخرى بالماء لاحدث قوارب النجاة لخدمة السفن والبواخر ومنصات البترول البحرية ، والجدير بالاشارة أن قارب الانقاذ المتطور مكيف بالهواء ، ويحتوي على غاز الاكسجين بضغوط عالية ويتيح المجال لاجلاء ١٨ شخصا مباشرة من أي مكان يحدث فيه طارىء ، سواء على متن السفن أو منصات البترول .

ومساحة قارب النجاة الذي جرت تجربته مؤخرا في العاصمة البريطانية تقدر بحوالي ٩,٥ أمتار طولا و ٢,٥ متر عرضا . ويتميز القارب أيضا بجسم مطوق تماما بمادة بلاستيكية خاصة شديدة التحمل ، مع تزويده بحجرة داخلية تحتوي على أوكسجين بضغوط عالية للغطاسين .

ويستطيع القارب أن يصمد في أحلك الظروف لمدة خمسة أيام كاملة ، ويسمح تصميمه بتركيب زوارق نجاة تتسع لحوالي ٧١ شخصا .

وتشتمل ميزات الأمان على جهاز للغمر بالماء سعته ألف لتر في الدقيقة ، لوقاية الجسم من الحرارة العالية التي قد تصل إلى ألف درجة مئوية ، فضلا عن توافر تيار داخلي للهواء .

ويلاحظ أن القارب ذاتي التشغيل إلى حد كبير ، ويمكن أن تصل قدرة محركه إلى ٤٦ حصانا ، وسرعته إلى ٦ أميال بحرية في الساعة ، بينما يكفي خزان الوقود للعمل فترة تصل إلى ١٢٠ ساعة كاملة .

إقرار مبادىء حماية البيئة بدول المجلس

الدوحة ـ ق . ن . أ ـ اختتمت لجنة التعاون البيئي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاتها برئاسة نائب رئيس اللجنة الدائمة لحماية البيئة القطرية .

وذكر المسئول القطري أن اللجنة قد أقرت السياسات والمبادىء العامة لحماية البيئة بدول المجلس والتي تتلخص في تبنى سياسات واضحة المعالم لعلاج المشاكل البيئية وتنمية الموارد الطبيعية ومراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط الشامل للتنمية وانشاء واستكمال الاجهزة التشريعية في دول المجلس ودعم الاجهزة التنفيذية .

وأضاف بأنه قد تم كذلك التأكيد على أهمية العمل من خلال وسائل الاعلام والمناهج المدرسية لرفع مستوى الوعي البيئي في المجتمع وغرس الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية لتطوير البيئة والحفاظ عليها .

وأوضح أن اللجنة قد اعتمدت في اجتماعاتها خطة العمل المقترحة من قبل خبراء البيئة بدول المجلس خلال اجتماعاتهم بالكويت في اكتوبر من العام الماضي اضافة إلى إقرار وسائل التعاون البيئي في اطار مجلس التعاون .

السويد تكتشف بديلا نظيفا للنفط

مالمو (السويد) ـ رويتر : اكتشفت السويد طريقة لتحويل الفحم الكبريتي إلى بديل نظيف للنفط يقلل من مخاطر تلوث البيئة .

ويبدأ في مدينة مالمو جنوبي السويد قريبا تشغيل أول مصفاة تجارية في العالم للكربون السائل كبديل رخيص لوقود التدفئة .

منتجات جديدة

تطوير معدات الاستكشاف ومد الأنابيب تحت الماء

تعد ، التكنولوجيا للاستخدامات تحت الماء ، واحدة من المجالات التي تتطلع لها الشركات البريطانية مستخدمة خبرتها في بحر الشمال لتطور سلسلة منتجات بغرض التصدير .

وقد قامت «يو . دى . أي » في «أبردين» بتحسين «معددات سونار» (جهاز لاكتشاف مواقع الاشياء تحت الماء بواسطة موجات صوتية تنعكس منها) والتي يمكن تركيبها في المركبات التي تدار بالريموت كونترول وتتحرك داخل الماء .

وهذه تقوم عادة بتنفيذ مهام التفتيش وفي بعض الاحيان الصيانة لخطوط الانابيب في قاع البحر والتركيبات الاخرى .

وقد أعلنت الشركة التي طورت ايضا جرارا عن تحسيناتها في قدرات نظامها «سونار ٣٦٠ أية اس » واستخدمت الشركة مثل المتخصصين الاخرين في هذا المجال نظاما مضاعفا للارسال لجمع السيطرة والمعلومات في نفس الخط .

وقد خفض استخدام «تقنية القياس عن بعد » عدد الكيبلات . التي تربط مركبة قاع البحر بسفينة المراقبة من خمسة إلى اثنين .

ويعمل نظام الشركة لمسافة كيلومترين من وحدته وذلك مما يمثل فرقا واسعا قياسا مع النظم السابقة والتي تقيد المركبة التي تدار بالريموت كونترول بمسافة ٣٠٠ متر فقط . .

«قناديل البحر تغزو شاطىء رأس الخيمة

رأس الخيمة ـ مكتب الاتحاد : شوهدت كميات كبيرة من قناديل البحر «الدول» تغطي مساحة واسعة من شواطيء منطقة المزاحمى برأس الخيمة .

وأفاد بعض شهود العيان أن هذه القناديل تتكاثر هذه الأيام ، وهي تأتي مع المد ، وتتسبب في مخاطر كبيرة .

وقد خرج رواد الشاطىء من البحر بعد مشاهدتهم هذه القناديل خوفامن تعرضهم لأضرار صحية وقام بعضهم بتجميع بعضها ووضعها على الشاطىء .

والجدير بالذكر أن قنديل البحر من الحيوانات الضارة . حيث يؤدي التصاقها بالجسم إلى أمراض الحساسية الجلدية .

ويذكر أن شواطيء مدينة أبو ظبي قد شهدت العام الماضي ظاهرة انتشار قناديل البحر ، مما أدى التعميم على رواد الشاطىء بعدم دخول البحر والسباحة فيه ، حتى تم تنظيف الشواطىء منها .

الندوة الأولى لحماية البيئة بالسعودية

في الفترة من ١٧ ـ ٢٠ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٧ ـ ١٠ ابريل ١٩٨٥ ، عقدت الندوة الأولى لحماية البيئة وأدارتها بمدينة أبها بالمملكة العربية السعودية التي نظمتها مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالاشتراك مع وزارة الزراعة والمياه وامارة منطقة عسير وجامعة الملك فيصل .

ركزت هذه الندوة على المشاكل البيئية والحلول المناسبة والتخطيط لمستقبل بيئي أفضل كما شملت كثيراً من المواضيع المتعلقة بالمحافظة على البيئة وصونها وتنميتها .

وقد شارك فيها ١١٤ باحثاً ومسؤولاً حكومياً قدموا ٦٩ بحثاً وتقريراً حول مواضيع صحية بيئية بحتة .

هذا وقد احتوى تصميم شعار الندوة على عدة رموز على النحو التالي :

الحباري العربية التي يكثر وجودها في تهامة الحجاز ونبات الخزامي ويتواجد في منطقة عسير ، وسمكة صغيرة تسمى كشر وهي نوع من الهامور الذي يتواجد في البحر الأحمر ، وقوس قزح وهو الظاهرة الفيزيائية التي يتكرر حدوثها أكثر من ٢٠٠ يوم في السنة .

معرض رسوم البيئة

برعاية وزير الصحة العامة ووزير التخطيط ـ الأمين التنفيذي للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية . . نظمت وزارة التربية وجمعية حماية البيئة الكويتية ومجلس حماية البيئة . . معرضاً لرسوم البيئة في مقر جمعية الخريجين ضم حوالي ١٥٠ لوحة منوعة من الرسومات الخاصة بالبيئة المحلية ، أعدها الطلبة والطالبات في المدارس بمستوى الابتدائي والمتوسط وذلك بهدف تنمية ميول الطلبة ومواهبهم الفنية والجمالية ، وادراكهم لأهمية البيئة في حياتهم ، وتزويدهم بخبرات ومعارف جديدة في هذا المجال .

كما ضم المعرض قسماً خاصاً برسوم الأطفال ما بين ٤ ـ ٦ سنوات ـ الروضة ـ من القطاعين الأهلي والحكومي وذلك لتشجيعهم على خوض مثل هذه التجربة وتنمية الوعي والادراك لديهم .

وقد خصصت ٥٠ جائزة للوحات الفائزة وزعت على الطلبة الفائزين بحضور مندوبي الدول الأعضاء المشاركين في المجلس الوزاري الرابع لحماية البيئة .

لجنة امريكية تقترح انتاج غازات جديدة للاعصاب واتلاف الاسلحة الكيماوية المخزونة

واشنطن ـ أ . ف . ب : دعت لجنة امريكية مكلفة بناء على طلب البيت الأبيض بدراسة حالة ترسانة الاسلحة الكيماوية الامريكية ، إلى اعدام الاسلحة التي تمتلكها الولايات المتحدة ، واحلال نوع جديد من غازات الاعصاب محلها . ومن المقرر أن تقوم لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة التي سلم اليها هذا التقرير بنشر نتائج الدراسة هذا الاسبوع إلا أن أحد المصادر في واشنطن الذي طلب عدم الكشف عنه أعلن مضمونه أمس .

وكان الرئيس رونالد ريجان الذي يأمل تخصيص ١٦٣ مليون دولار من ميزانية السنة المالية ١٩٨٦ لصنع هذه الاسلحة قد عين لجنة اعداد الدراسة . وقد رفض الكونجرس تماما منذ ثلاث سنوات ، التصريح بصنع اسلحة كيماوية بالرغم من طلب الحكومة المتكرر .

وورد في الدراسة أنه يجب على الولايات المتحدة ، الشروع في صنع اسلحة ثنائية تتكون من مركبين كيماويين منفصلين ويشكلان مادة قاتلة عند خلطهما ، لتقوم بعد ذلك بأعدام مخزونها من الاسلحة الكيماوية التي تمتلكها حاليا ووتوقع وزارة الدفاع أن يصل حجم هذه المخزون إلى ٢٥ ألف طن ، الا أن ٩٠ في المائة منه يعتبر تالفا .

اعداد اطلس خاص للشواطىء والثروات البرية العمانية

يتم الان اعداد اطلس خاص للشواطىء العمانية والثروات البرية المختلفة وذلك في اطار الجهود المبذولة لحماية البيئة ومكافحة التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية للبلاد .

وكان معالي السيد سالم بن ناصر البوسعيدي وزير المواصلات ونائب رئيس مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث قد اصدر قرارا وزاريا بتشكيل لجنة من المجلس والوزارات المعنية لمتابعة مراحل الدراسة الخاصة باعداد الاطلس .

ونص القرار على أن تشكل اللجنة من علي بن عبد الرب اليافعي مشرف عام المجلس رئيسا للجنة والدكتور فهمي محمد رمضان سكرتير عام المجلس عضوا . ومحمد بن حسين بن قاسم مدير دائرة المعادن بوزارة النفط والمعادن عضوا ، وعبد الله بن محمد بن أحمد مدير دائرة الانتاج والتسويق بالمديرية العامة للاسماك بوزارة الزراعة والاسماك عضوا . وأحمد بن مبارك بن شماس مدير عام الشئون المحلية بمكتب معالي السيد وزير الدولة ووالي ظفار عضوا . وحسن بن محمد بن علي ممثلا لوزارة التجارة والصناعة عضوا والمستشار نوشير كابادايا الخبير بوزارة البيئة عضوا .

وتختص اللجنة بمتابعة مراحل الدراسة التي تجريها اللجنة العمانية الامريكية المشتركة لاعداد اطلس الشواطىء العمانية والثروات البرية والتأكد من شمولها لكل المعلومات المطلوبة .

إنشاء وتشكيل اللجنة الدائمة لحماية البيئة في دولة قطر

تشكلت اللجنة الدائمة لحماية البيئة بموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨١ م ، في دولة قطر سعادة وزير الصحة العامة رئيسا للجنة وعضوية الوزارات والادارات والمؤسسات المعنية بأمور البيئة في الدولة والتي بلغ عددها ٢١ عضواً . عقدت اللجنة أول اجتماع لها بعد تشكيلها في ٣٠ اكتوبر ١٩٨١ م حيث ألقى رئيس اللجنة السيد خالد محمد المانع وزير الصحة كلمة قال فيها :

مع ظهور الثروة البترولية وبزوغ فجر الاستقلال بدأت قطر مرحلة هامة من تاريخها المجيد عنندما تسلم مقاليد الحكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني . . وتحت رعاية سمو أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين حققت قطر ازدهارا مضطردا في جميع الميادين الاقتصادية والصناعية والعمرانية والاجتماعية والصحية ، وقفزت نحو التحضر والتحديث في مختلف نواحي الحياة بخطوات عملاقة وقد كان لصحة وحماية البيئة القطري نصيب وافر من اهتمامات سمو الأمير وولي عهده الأمين .

وكان خير شاهد على اهتمام الدولة بحماية البيئة ، منذ بداية النهضة الصناعية والقفزة الحضارية الكبيرة التي شهدتها البلاد ، هو الحرص على انشاء المدن الصناعية بعيدا عن المناطق السكنية حماية لها من المخاطر التي تنجم عن تلوث البيئة بسبب وجود المصانع بالقرب منها . . .

وفي ظل تزايد الوعي والاهتمام بالعلاقة الوثيقة بين الصحة والبيئة ، وتأثر الانسان بكل ما حوله من هواء وماء ومناخ ونبات وحيوان ، أولت الدولة عناية كبيرة لتخطيط المدن وشق الطرقات وغرس الأشجار وانشاء الساحات الخضراء والمنتزهات العامة والشواطيء الجميلة وغيرها من مشاريع تجميل المدينة ونظافتها . . . كما حرصت بالمثل على حماية الطيور والحيوانات البرية النادرة من الانقراض . . وأولت رعاية كبيرة للمحافظة على التراث المعماري الذي يجسد الحياة الاجتماعية والبيئة في العصور الماضية .

ومن هذا المنطلق . . منطلق الحرص الشديد والرعاية الفائقة التي توليها الدولة للحفاظ على الثروات الطبيعية في البلاد من النفاذ أو التدهور ، فقد قررت انشاء جهاز متخصص متفرغ ليتولى شئون التنسيق والمتابعة والدراسة لكافة الأمور المتعلقة بالبيئة وحمايتها . . وذلك تحت اسم «اللجنة الدائمة لحماية البيئة . .»

مهام اللجنة

١ ـ اقتراح السياسة العامة الخاصة بحماية الأمن البيئي وتأكيده وصيانته في كافة القطاعات في دولة قطر ، ورسم خطط العمل اللازمة لتنفيذ هذه السياسة .

٢ ـ اعداد مشروعات التشريعات واللوائح والنظم والاشتراطات اللازمة لحماية البيئة والاضطلاع بمتابعة تنفيذها جميعا .

٣ ـ التنسيق بين مختلف الجهات المسئولة والمعنية بحماية البيئة ومعامل ومراكز البحوث ، وتقييم انشطتها ووضع التوصيات اللازمة بشأنها .

٤ ـ متابعة نشاطات القطاعات المختلفة بالدولة في مجالات توفير البيانات والمعلومات والقياسات والتحاليل ، وأجراء الدراسات المتعلقة بالأوضاع البيئية ومصادر تلوث البيئة ، وآثاره ووسائل مكافحته وتقييم هذه الدراسات ، وتقديم التوصيات اللازمة بشأن هذه النشاطات جميعا ، بما في ذلك الاعتمادات المالية الضرورية لمباشرتها .

٥ ـ التحقيق من توافر أجهزة الرصد والقياس والمراقبة وكفايتها وانتظام سير العمل فيها .

٦ ـ تقييم الدراسات اللازمة لحماية البيئة عند التخطيط لأي من مشروعات التنمية سواء كان حكوميا أو أهليا واقرار هذه المشروعات قبل تنفيذها .

٧ ـ العمل على توفير الكوادر الفنية المتخصصة في مجالات البيئة ، والاشراف على وضع البرامج التدريبية اللازمة لها .

٨ ـ العمل على ادخال التثقيف البيئي في البرامج التعليمية والاعلامية ووضع التوعية للمواطنين وحثهم فرادى وجماعات على المساهمة في حماية البيئة .

٩ ـ تمثيل الدولة لدى الهيئات والمنظمات والاجتماعات الاقليمية والدولية فيما يختص بحماية البيئة ، ومتابعة تنفيذ الجهات المسئولة بالدولة لأحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة قطر في تلك المجالات والعمل على استكمال الانضمام لأي اتفاقيات أخرى مماثلة .

١٠ ـ رصد حوادث تلوث البيئة والمشاكل الناجمة عنها ومتابعتها ، واعداد خطط الطوارىء اللازمة لمواجهتها والحد منها .

١١ ـ أية موضوعات تحال اليها من الأجهزة المختصة بالدولة مما يدخل في اختصاصاتها .

١٢ ـ اقتراح الميزانية السنوية للجنة للصرف منها على نشاطات اللجنة وتنفيذ مهامها .

وقد باشرت اللجنة الدائمة مهامها فور تشكيلها بتكوين اللجان المتخصصة لدراسة الواقع البيئي وتحديد مصادر التلوث والبدء في دراسة التشريعات البيئية الموجودة في الدولة والتخطيط لوضع استراتيجية عاجلة وأخرى طويلة الأجل لحماية البيئة في البلاد .

من نشاطات اللجنة

مكافحة تلوث البحر بالزيت :

ما أن بدأت اللجنة في رسم الخطط لتنفيذ المهام الموكولة لها حتى حدثت كارثة انفجار آبار البترول في حقول النوروز الايرانية ووصلت الأنباء عن تدفق ما يقرب من ١٢,٠٠٠ برميل من الزيت الثقيل يوميا في المياه الاقليمية فما كان من اللجنة الدائمة إلا أن عطلت كل أعمال اللجان الفرعية وغيرها وأعلنت حالة الطوارىء القصوى لحشد كل الطاقات المحلية لمقابلة الخطر الداهم والذي اشتهر باسم «بقعة الزيت» .

ظلت اللجنة تعمل دون انقطاع في مكافحة بقعة الزيت بشتى السبل والوسائل المتاحة محليا واستقدام الخبرات الأجنبية طيلة مدة عام ونصف تقريبا قامت خلالها بحماية المرافق الحيوية كمحطات تحلية المياه والطاقة والمصانع والكورنيش وكذلك نظافة الشواطيء والسواحل المتأثرة بالزيت وقد كللت تلك الجهود بالنجاح اذ تمت حماية المرافق الحيوية وتمت نظافة الشواطيء واعادتها إلى حالتها الطبيعية مما كان موضع الاشادة والاعتراف من جانب المؤسسات الأجنبية والخبراء الذين زاروا البلاد في تلك الفترة .

غير أنه وعلى الرغم من انشغال اللجنة في مكافحة بقعة الزيت إلا أنها لم تأل جهدا في متابعة بعض الأمور الواقعة تحت اختصاصها كما شاركت في كافة اللقاءات والاجتماعات المحلية والدولية الخاصة بالبيئة .

الضوضاء . . أكثر أنـواع التلـوث انتشاراً ! !

عُمان ١٨ / ٤ :

أظهرت الدراسات العلمية أن الضوضاء هي أكثر أنواع التلوث انتشاراً وخطراً على البيئة والانسان حيث أن الضوضاء لا تؤذي الأذن فقط ولكنها تغير الأمزجة ، وتقلل المقدرة على الاستيعاب ، وربما تزيد من ضغط الدم . إن ضجة المرور ، والضجيج في مطعم مزدحم ، وهدير الطائرات ، وحتى الموسيقى المنبعثة من المذياع بصوت عال كلها أسباب كافية لفقدان السمع نهائياً ، لذا فإن الدول تضع قوانين صارمة لتخفيف مشكلة الضوضاء ووقعها على الإنسان .

وقامت وكالة حماية البيئة بجهود لتخفيف مشكلة الضوضاء . ولكن محاولاتها فشلت وأهملت برنامج الـ ١٤ مليون دولار لضبط تلوث الضوضاء قبل ٤ سنوات ، بعض الوكالات الحكومية نجحت على كل حال ، فإدارة الطيران المدني الفيدرالية الأمريكية أجبرت الطائرات لتخفيف مستوى الضوضاء الى النصف خلال ميلين من الاقلاع والهبوط في المطارات الرئيسية وتبنت مدينة نيويورك أول قانون مقاوم للضوضاء في سنة ١٩٧٢ وهو يفرض ٢٥ دولاراً غرامة في حالة انتهاكه ، واتخذت شيكاغو وسان فرانسيسكو ومدن أمريكية أخرى تدابير مماثلة .

مخاطر سماعة الرأس

إن أجهزة سماعات الرأس المجسمة للصوت (الاستريو) تقنع الضوضاء المزعجة بضجة ممتعة ، وقد أظهرت دراسة قام بها فيليب لي اخصائي الأنف والأذن والحنجرة من مستشفى مدينة «آوا» الجامعي ، أظهرت أن المراهقين الذين يستعملون مثل هذه السماعات لمدة ثلاث ساعات يعانون من فقدان السمع المؤقت وهذه الأجهزة أثبتت أنها ضارة بصورة استثنائية عندما تشغل بقوة ١٠٠ ديسيبل أو أكثر «الديسيبل وحدة قياس حجم الصوت» ويجب على الناس أن لا يديروها بمستوى أكثر من مستوى التخاطب العادي .

وبينما يمكن أن تسبب الانفجارات المدوية المفاجئة الصمم عن طريق تمزيق طبلة الأذن فإن السمع يمكن أن يستعاد جزئياً عن طريق الجراحة ، ولكن ذلك لا ينطبق على الضوضاء البيئية المستمرة ، فإن الأذى الذي تسببه لا يمكن معالجته . عندما تدخل الأصوات الى الأذن الداخلية فإنها تحرك خلايا الشعر جيئة وذهاباً وتجعلها تفرز ناقلاً كيميائياً الى الألياف العصبية التي تحمل الرسائل السمعية الى المخ ، هكذا نسمع ، ولكن الضوضاء الشديدة قد تنهك أو حتى تقتل بعض خلايا الشعر . والنتيجة قد تكون فقدان خفيف مؤقت للسمع أو صليل في الأذن .

تقول بربارا بون أخصائي أعصاب في مدرسة واشنطن الجامعية للطب في سانت لويس «إن فقدان خلايا شعر قليلة لن يؤذي السمع بطريقة مستمرة ، ولكن فقدان القليل من تلك الخلايا كل أسبوع سوف يقود تدريجياً الى متاعب ملحوظة في السمع ، وعندما يحدث ذلك فإن الوقت سيكون متأخراً لعمل أي شيء» . ولكن بالامكان اتخاذ بعض التدابير الوقائية مثل سدادات الأذن أو واقيات الأذن والتي تخفف الضجيج بمقدار يصل حتى ٢٥ ديسيبل .

وتضيف بون «إذا كان عليك أن تقوم بقطع الأخشاب بالمنشار فإن من الأفضل أن تفعل ذلك ساعة كل أسبوع من أن تفعله ساعتين متواصلتين . فالضجيج المكثف لفترات متقطعة مع يوم واحد على الأقل من الهدوء النسبي يمكن أن يمنح خلايا الشعر المصعوقة وقتاً كافياً لكي تشفى» .

الضوضاء تثير أعصابنا بلا شك ، ولكن هل تزيد من ضغط الدم ؟ لقد كانت الدراسات متناقضة ، فقد وجد أرنست بترسون أخصائي الأذن والأنف والحنجرة في جامعة ميامي ، وجد أن الضوضاء تجعل ضغط دم القردة يرتفع ، ولكن جاء في رسالة لأحد الأطباء السويديين نشرت مؤخراً أنه لم يحدث مثل هذا التأثير في العاملين في حوض بناء السفن بعد أن درسهم لمدة ثماني سنوات .

لقد تم قياس تأثير الضوضاء في الدماغ بتأكيد أكثر ، فالأطفال في المدارس الواقعة على شوارع مزعجة سجلوا درجات أقل من نظرائهم في المدارس الهادئة ، كما أن حركة المرور في الأرياف والتي تبلغ ٤٦ ديسيبل (مساوية لصوت الثلاجة) تضعف القدرة على النوم ، وعندما قللت كمية الضوضاء بمقدار خمسة ديسيبل (الى مستوى الحديث الخافت) أظهر العقل زيادة في التردد المنخفض ومدى واسعاً من الموجات الدالية ، علامة النوم العميق .